تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية البشرية: دليل تجريبي من مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

د. أحمد محمد حسين *

مستخلص

يُـعدُّ نقص التمويل أحد التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، خاصة تمويل الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم، ويُـعدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر هذا التمويل. في هذا الإطار، هدفت الدراسة إلى قياس وتقييم "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية البشرية في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٢". ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في إطار منهجية ARDL. وانتهت إلى عدد من النتائج؛ أهمها: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على التنمية البشرية في مصر تأثيرا عكسيا ومعنويا في الأجل الطويل، ولكنه يؤثر عليها تأثيرا إيجابيا ومعنويا في الأجل القصير، وأن خطأ التوازن يُـصحح بنسبة تقترب من ٥٤% سنويا. وقد أوصت الدراسة صانعي السياسات الاقتصادية في مصر أن يوجهوا الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز التنمية البشرية، وذلك من خلال تحفيزه على الدخول في مجال الصناعات التحويلية خاصة المتقدمة تكنولوجيا، وإلزامه بمتطلبات أداء تتفق مع خطط التنمية المستدامة، ومنح مزايا تفضيلية للاستثمارات التي تتوافق مع تلك الخطط، وإعطاء أولوية للاستثمارات العربية والأفريقية.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر التنمية البشرية، الاقتصاد المصري، نموذج ARDL.

Abstract

Lack of funding is one of the challenges facing the Egyptian economy, especially financing spending on the health and education sectors. Therefore, the study aimed to estimate and evaluate the impact of foreign direct investment (FDI) on human development in Egypt during 1990-2022. The study used co-integration methodology and the error correction model within the ARDL methodology. The results showed that FDI affects human development in the long term in negative and significant way; its effects in the short term are positive and significant, and the error is

* مدرس الاقتصاد، معهد العباسية للحاسبات الآلية والعلوم التجارية.

- Email: eg.eco.2050@gmail.com

corrected by 54% every year. The study recommended that the economic policymakers direct FDI to support human development by encouraging it to enter the field of advanced manufacturing industries, determine the performance requirements for these investments in accordance with sustainable development plans, grant preferential incentives to investments consistent with those plans, and give preference to the Arab and African economic integration movement.

Keywords: Foreign Direct Investment, Human Development index, Egyptian Economy, ARDL Model.

مقدمـــة

يُـــعدُّ الحق في التنمية حقا من حقوق الإنسان، والذي يتضمن ضرورة مراعاة مبادئ عديدة، منها المشاركة والسلم والمساواة واحترام القانون، وفقا لإعلان "الحق في التنمية" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٦، الذي حث الدول في مادته الثامنة على اتخاذ التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية، وضمان تكافؤ الفرص للجميع في الوصول إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل، واتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية، وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٨٦).

بناءً على ذلك، جاء مفهوم "التنمية البشرية" الذي تتبناه الأمم المتحدة ليتبلور عن "البشر باعتبارهم الثروة الحقيقية للأمم"، وفق ما ذكره التقرير الأول للتنمية البشرية الصادر في عام ١٩٩٠، وقد أكد ذلك التقرير على أن النمو الاقتصادي في حد ذاته وسيلة، ولكنه ليس الهدف الرئيسي للتنمية، وأن التنمية البشرية عبارة عن عملية توسيع نطاق خيارات البشر، ومن الممكن أن تكون هذه الخيارات متغيرة عبر الزمن. إلا أن هناك ثلاثة خيارات رئيسية للبشر؛ هي: توفير حياة صحية، والحصول على المعرفة، والوصول إلى الموارد اللازمة للعيش في مستوى لائق، وهي تلك الخيارات التي بدونها لن يستطيع البشر الوصول إلى فرص عديدة (UNDP, 1990)، فكلما استطاع البشر كسب القدرات والمهارات والتمتع بالفرص لاستخدام تلك المهارات، اتسع نطاق خياراتهم، ومن ثَـــمَّ، تعكس التنمية البشرية التوازن بين القدرات والفرص (Neag, and Halmaghi, 2019).

وفي هذا الإطار، أشار Stiglitz (٢٠٠٦) إلى أن التركيز الضيق على نمو الناتج المحلي الإجمالي غالبا ما يأتي على حساب العوامل الأخرى اللازمة للتنمية البشرية، مثل: الصحة والتعليم. وفي نهاية المطاف، فإن الغرض من التنمية هو تحسين الحياة التي نعيشها، وتزويدنا بالقدرات اللازمة لتحقيق أهدافنا المشروعة في الحياة. كما أشار

إلى أن النجاح في التنمية يعني تنمية مستدامة وعادلة وديمقراطية، تركز على زيادة مستويات المعيشة، وليس فقط على الناتج المحلي الإجمالي.

أما Sen (٢٠٠٩) فقد حدد مبدأين أساسيين يقوم عليهما نهج التنمية البشرية، هما: الإقرار بقدرة البشر على تحسين أوضاعهم، والإقرار بضرورة بذل الجهود لتحقيق ذلك.

وفي السياق المصري، شهدت السنوات الماضية التزاما من جانب الدولة بإدخال إصلاحات في مجالات الصحة والتعليم والبحث العلمي والسكن اللائق، مع التركيز على الأبعاد المتعلقة بالجودة والتنافسية بشكل خاص، وذلك من خلال الالتزامات الواردة بدستور عام ٢٠١٤ بشأن هذه القطاعات، ومن خلال تبني ثلاثة محاور في "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠" لقضايا الاستثمار في البشر، محورين ضمن البعد الاجتماعي وهما: "الصحة" و"التعليم والتدريب"، ومحور ضمن البعد الاقتصادي وهو "المعرفة والابتكار والبحث العلمي" (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦). وفي عام ٢٠١٤، تبنت الحكومة "الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠"، وفي عام ٢٠١٨، أطلقت الحكومة "المشروع القومي للتعليم"، الذي استغرق إعداده ثلاث سنوات، واستهدف -بالأساس- التركيز على المدارس الحكومية، التي تُـمثل الغالبية العظمى من المجتمع التعليمي في مصر.

ورغم التقدم المـــحرز في قطاعي التعليم والصحة والمخصّـــصات المرصودة لكل منهما، إلا أن نقص التمويل يمثـــل أحد أهم التحديات المتعلقة بالقطاعين، إذ تنخفض معدلات الإنفاق الحكومي عليهما في مصر مقارنة بالمعدلات العالمية، وهو الأمر الذي قد يؤثر سلبا على جودة الخدمات التعليمية والصحية المقدمة، لا سيما، في ضوء الحاجة إلى مزيد من المستلزمات والتجهيزات في بعض الأبنية التعليمية والصحية وتقادم الأصول، وضعف البنية الأساسية في بعض مرافق الخدمات نتيجة انخفاض مخصصات الصيانة (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢١).

ويعتقد صناع السياسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعدُّ عنصرا مهما في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. ففي التقرير النهائي لمؤتمر التنمية الذي استضافته الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢، جاء ما ملخصه: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل، وهو مهم -بشكل خاص- لقدرته على نقل المعرفة والتكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية الإجمالية، وتعزيز القدرة التنافسية، وريادة الأعمال، والقضاء -في نهاية المطاف- على الفقر من خلال النمو الاقتصادي والتنمية (United Nations, 2002).

ويمثل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية في مصر منذ أن بدأت الدولة تحولها نحو اقتصاد قائم على السوق

منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، واعتبرته الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠١١ مساهما حيويا في استراتيجيات النمو الاقتصادي؛ لذلك، قررت مصر الانضمام إلى نظام الاستثمار الدولي من خلال إطلاق برنامج معاهدات الاستثمار الثنائية، وتوقيع اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، ومنذ ذلك الحين وقعت (١١١) اتفاقية استثمار ثنائية، ما جعلها من بين الدول العشر الأولى الموقعة على معاهدات الاستثمار الثنائية، رغم كونها مستوردا صافيا لرأس المال (Mossallam, 2021).

في ضوء ما سبق، أجريت دراسات عديدة لبحث تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر. فقد سعت عليوة (٢٠١٤) إلى التعرف على أثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٣-٢٠٠٩، وأظهرت أنه يؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي، وأيدها في ذلك غراب (٢٠٢٢) الذي بحث أثره على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٩١-٢٠٢٠، وأيدها -كذلك- محمود (٢٠٢٣) التي بحث أثره على الصادرات خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٢١، وانتهى إلى وجود أثر معنوي موجب على الصادرات، والناتج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الثابت، وعلى العكس من ذلك، إبراهيم (٢٠٢٣) الذي بحث أثره على معدل البطالة خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٢٠، وأظهر وجود علاقة سلبية بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة ونسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، أما Alhagrasy and Alhakimi (٢٠١٥)، فقد تناولا دوره في تعزيز التنمية البشرية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣، وانتهيا إلى أن تأثيره كان سلبيا. ورغم تشابه دراستهما مع الدراسة الحالية في بعض الجوانب، إلا أنها تختلف عنها من جوانب عديدة -كما سيأتي تفصيله-.

وعليه، تتلخص مشكلة الدراسة الحالية في سؤال رئيسي مفاده:

إلى أي مدى يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية البشرية في مصر؟

ومن ثَـمَّ، فإن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في:

قياس وتقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية البشرية في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢.

ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في إطار **"نموذج الانحدار الذاتي مع توزيع فترات الإبطاء" Autoregressive Distributed Lag (ARDL).**

في ضوء ما سبق، تنقسم الدراسة -بعد هذه المقدمة- إلى أربعة أقسام رئيسية؛ الأول: خلفية نظرية، والثاني: الدراسات السابقة، أما الثالث، فهو: منهجية القياس، وأما الرابع، فهو: نتائج القياس ومناقشتها. وتُـختم الدراسة بالنتائج والتوصيات.

أولا: خلفية نظرية

تتعدد الآراء المفسرة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية البشرية. وفيما

يلي عرض موجز لأهم هذه الآراء، مسبوقا بتعريف مختصر بالمتغيرين محل الاهتمام وتطورهما في مصر.

١-١. نبذة عن متغيري الدراسة وتطورهما في مصر

عــرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD (٢٠٢٣) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "استثمار يعكس مصلحة وسيطرة دائمة من مستثمر أجنبي مباشر مقيم في اقتصاد ما في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (شركة ذات تبعية أجنبية)" (p.47).

أما التنمية البشرية، فقد عــرّفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٠) بأنها: توسيع لحريات البشر، فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع، ويسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع، فالبشر أفرادا وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية، وهم المستفيد منها. (ص.٢)

وتُــقاس التنمية البشرية بمؤشر التنمية البشرية معبرا عنه بثلاثة مكونات: الصحة والتعليم والدخل. أما الصحة، فيُــعَــبر عنها بمؤشر العمر المتوقع، الذي يُــعدُّ مؤشرا للحياة الصحية الجيدة، ويقاس بالعمر المتوقع عند الميلاد، أي متوسط عدد السنوات المتوقع أن يعيشها المولود الحديث إذا تعرض لنفس معدلات الوفاة النوعية والتفصيلية الموجودة لحظة ميلاده داخل الحدود الجغرافية للبلد أو الإقليم في لحظة زمنية محددة. وأما التعليم، فَــيُــعبر عنه بمؤشر التعليم، الذي يُــعدُّ مؤشرا لمستوى المعرفة، ويقاس من خلال مؤشرين فرعيين: متوسط عدد السنوات الدراسية الفعلي للأفراد ٢٥ سنة فأكثر، وعدد سنوات الدراسة المتوقع، وأما الدخل، فَــيُــعبر عنه بمؤشر الدخل، الذي يُــعدُّ مؤشرا لجودة مستوى المعيشة، ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوما بمكافئ القوة الشرائية للدولار الأمريكي. وتُــحسب قيمة كل مؤشر من هذه المؤشرات الثلاثة من خلال حساب قيمة المؤشرات التي تتكون منها، ثم معايرة تلك القيم لتوحيد وحدات القياس لتصبح بين الصفر والواحد الصحيح، وذلك باستخدام أسلوب القيم العظمى والصغرى (قسمة الفرق بين قيمة المؤشر الفعلية وقيمته الصغرى على الفرق بين قيمته العظمى وقيمته الصغرى) (UNDP, 2024).

وتنقسم التنمية البشرية إلى أربعة مستويات: تنمية بشرية منخفضة (درجات المؤشر أقل من ٠,٥٥٠)، وتنمية بشرية متوسطة (درجات المؤشر من ٠,٥٥٠-٠,٦٩٩)، وتنمية بشرية مرتفعة (درجات المؤشر من ٠,٧٠٠-٠,٧٩٩)، وتنمية بشرية مرتفعة جدا (درجات المؤشر ٠,٨٠٠ فأكثر) (UNDP, 2024).

ورغم الاستخدام الواسع لمؤشر التنمية البشرية، إلا أنه يواجه انتقادات عديدة؛ منها: أنه يقتصر على ثلاثة مؤشرات فقط هي: الصحة والتعليم والدخل، وهذه المؤشرات ليست كافية للتعبير عن مستويات التنمية البشرية، كما أنه يعطي أوزانا

متساوية لأبعاده الثلاثة، وأن أساسه الإحصائي يُـعدُّ ضعيـفا؛ وذلك لغياب بعض البيانات الاجتماعية عن كثير من الدول التي يغطيها المؤشر، ويُـنتقد -كذلك- لأنه لايكشف عن التفاوتات بين مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية؛ حيث إنه يقدم متوسطا حسابيا بسيطا (معهد التخطيط القومي، يوليو ٢٠٢٣).

وفي هذا السياق، لعله من المفيد إلقاء نظرة تحليلية على **"تطور متغيري الدراسة في مصر"** خلال الفترة محل الاهتمام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال شكل (١) كما يلي:

- تدور درجة مؤشر التنمية البشرية حول متوسط عام (٠,٦٥١). وتشير بيانات UNDP (٢٠٢٤) إلى أن هذه الدرجة تنخفض قليلا عن المتوسط العالمي (٠,٦٧٥)، كما أنها تنخفض بنسبة كبيرة عن دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (٠,٧١١)، ولكنها ترتفع قليلا عن متوسط الدول العربية (٠,٦٤٢)، ودول غرب آسيا والباسيفك (٠,٦٤٧).
- مَـرّ مؤشر التنمية البشرية في مصر بمرحلتين: مرحلة التنمية البشرية المتوسطة (درجات المؤشر ٠,٥٥٠-٠,٦٩٩) خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٥، إذ ارتفعت قيمته من ٠,٥٦٧ عام ١٩٩٠ إلى ٠,٦٩٥ عام ٢٠١٥، ومرحلة التنمية البشرية المرتفعة (درجات المؤشر ٠,٧٠٠-٠,٧٩٩) خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٢، والتي ارتفعت قيمته فيها من ٠,٧٠٢ عام ٢٠١٦ إلى ٠,٧٢٨ عام ٢٠٢٢.
- تدور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي حول متوسط عام ٢,٣٠%. وحسب بيانات البنك الدولي WB (٢٠٢٤) تقترب هذه النسبة من المتوسط العالمي (٢,٣٩%)، ولكنها تفوق متوسط الدول العربية (١,٦٣%)، ومتوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١,٨٥%)، والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى التي من بينها مصر (١,٦٤%)، ومن ثَـمَّ، فإن مصر مقارنة بهذه الدول تُـعدُّ أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- قفزت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٣% عام ٢٠٠٣ إلى ٩,٣٥% عام ٢٠٠٦، ثم تراجعت إلى ٢,٩٢% عام ٢٠١٠؛ وذلك لزيادة الشركات متعدية الجنسيات لعمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، ليس في مصر فقط، وإنما في العالم كله، أما ذلك التراجع، فيفسر بتخفيض تلك الشركات لعمليات الاندماج والاستحواذ، وكذلك بتفجر الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ UNCTAD, (2009)، ثم انخفضت تلك النسبة إلى -٠,٢% عام ٢٠١١؛ بسبب ثورة ٢٥ يناير في ذلك العام، وأخيرا، عادت النسبة المذكورة إلى متوسطها العام تقريبا (٢,٠٥%) منذ عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢٢.

وهنا تنبغي الإشارة إلى حقيقة مهمة، هي: أن قطاع "البترول والغاز الطبيعي" يستأثر بنصيب كبير من التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى مصر مقارنة بقطاع الصناعات التحويلية. فقد بلغ نصيبة من تلك التدفقات موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة -حسب تصنيف البنك المركزي المصري- ٧٥% عام

٢٠٠٨/٢٠٠٧، ثم انخفض إلى ٦٠% عام ٢٠١٧/٢٠١٦، ولكنه ارتفع إلى ٧٠% عام ٢٠١٨/٢٠١٧. أما نصيب قطاع الصناعة التحويلية فقد بلغ ٨% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ثم انخفض إلى ٢% عام ٢٠١٣/٢٠١٢، ثم ارتفع إلى ٣% عام ٢٠١٧/٢٠١٦، وكذلك ارتفع إلى ٥% عام ٢٠١٧/٢٠١٦. فضلا عن أن تلك الصناعات منها ما يندرج تحت ما يُسمى "الصناعات الخفيفة" حيث المحتوى التكنولوجي البسيط، مثل: الصناعات الغذائية، ومجموعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الخشبية، وصناعة المعادن، ومنها ما يندرج تحت الصناعات الأكثر قابلية لتلويث البيئة، مثل: الكيماويات، خاصة صناعة الورق والبلاستيك والأسمدة، وبعض مواد البناء، خاصة الأسمنت (معهد التخطيط القومي، أغسطس ٢٠١٩).

شكل رقم (١)

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية البشرية في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢

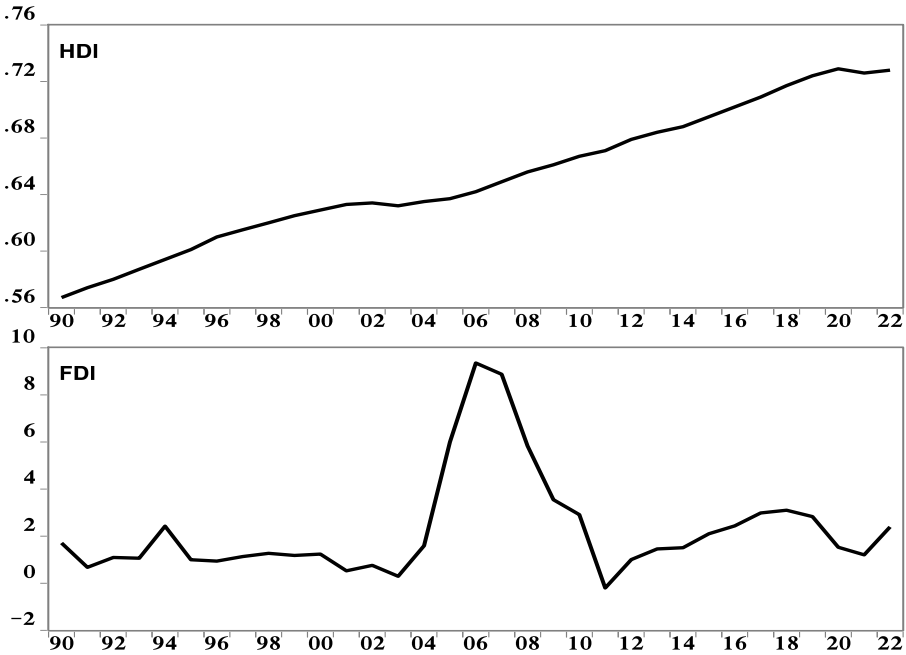

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (WB, 2024)، و(UNDP, 2024).

١-٣. آراء في تأثير الأستثمار الأجنبي المباشر على التنمية البشرية

يرى دعاة الاستثمار الأجنبي المباشر وإدخاله في صلب نظام التجارة المتعددة الأطراف أن لهذا الاستثمار تأثيرا إيجابيا على التنمية البشرية، خاصة من خلال نقل التكنولوجيا، وتوسيع الإنتاجية المحلية (WTO, 1996). ومن هؤلاء Lehnert et

al. (2013) اللذين أشاروا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر من الممكن أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على التنمية البشرية –كما هو واضح من شكل ٢– من خلال ثلاث قنوات: تتمثل الأولى في الحكومة، حيث يؤدي هذا الاستثمار إلى زيادة إيراداتها من خلال زيادة الحصيلة الضريبية، وهو ما يمكنها من محاربة الأمية، والاهتمام بالقطاع الصحي، بالإضافة إلى خلق فرص العمل. وتتمثل الثانية في سوق العمل، إذ يساهم ذلك الاستثمار في زيادة الطلب على العمالة الماهرة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التنمية البشرية لإعداد هذه العمالة. أما القناة الثالثة، فتتمثل في القطاع العائلي، الذي يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة دخلة من خلال زيادة فرص العمل، الأمر الذي يزيد من قدرته الشرائية، ومن ثَمَّ، الإنفاق على مجالات التنمية البشرية. ويسلك الاستثمار الأجنبي المباشر هذا المسار إلى التنمية البشرية في ظل وجود الحوكمة الرشيدة، ويتوقف في ظل غيابها.

شكل رقم (٢)

مسار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التنمية البشرية

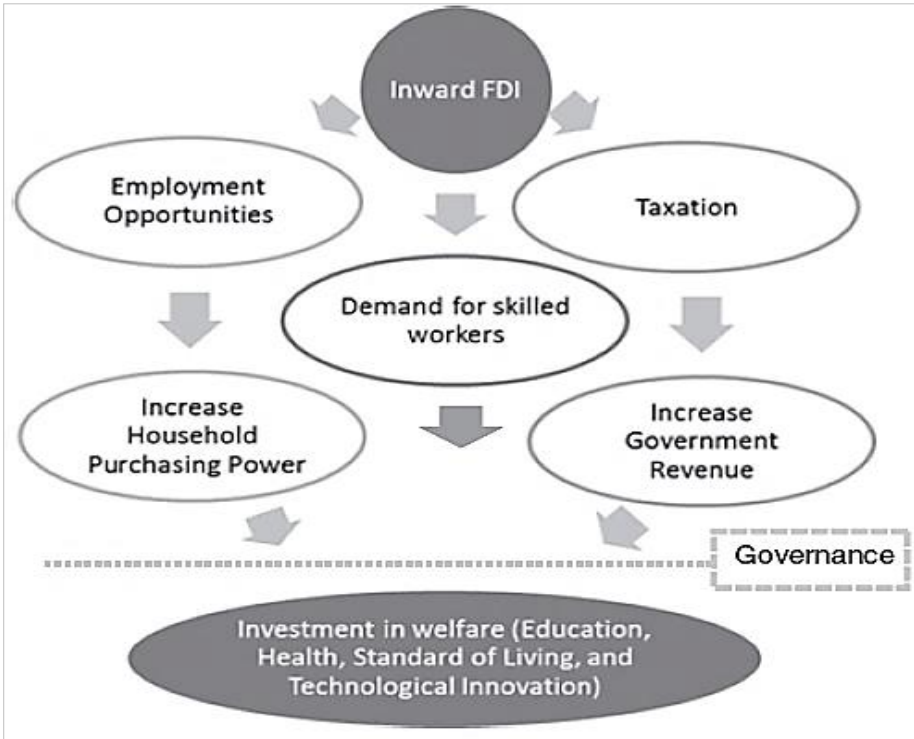

المصدر: Lehnert et al. (٢٠١٣).

وهناك من يخالف تلك الرؤية المتفائلة، فقد أشار Kumar (١٩٩٦) إلى إن الاستثمار الأجنبي المباشر يُـقدّم الوعود أكثر مما يقوم بالتنفيذ. كما أشار Hanson (٢٠٠١) إلى أن ذلك الاستثمار لم يحقق إمكانات التنمية البشرية، وأنه لا يوجد دليل قاطع –بناءً على دراسة عينة كبيرة من المصانع الإنتاجية في الدول النامية– يؤكد على حدوث انتشار واتساع الإنتاجية المرتبطة بتلك الاستثمارات، وبرر ذلك بأن وجود الشركات متعدية الجنسيات يمكن أن يُـقيّد إنتاجية المصانع المحلية في بعض الدول، مع ما يترتب على ذلك من نتائج سلبية بالنسبة إلى التوظف والمتغيرات الأخرى للتنمية البشرية. وكذلك أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (٢٠٠٣) إلى أن هناك دلائل على وجود فرص ضائعة لنقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن النقل الناجح والمستدام للتكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر كان هو الاستثناء لا القاعدة، فضلا عن أنه قد يكون وسيلة باهظة الثمن لنقل التكنولوجيا؛ ويرجع هذا لأن المستثمرين –في ضوء المخاطر العديدة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر– يكونوا بحاجة إلى ضمان معدلات عالية للعائد على الاستثمار تفوق أسعار الفائدة على القروض الخارجية لاستيراد السلع الرأسمالية. ومن ثَمَّ، خلص البرنامج إلى أنه مهما كانت الحسنات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للتنمية البشرية – وهي كثيرة– فإنها ليست بأية حال ذات تأثير إيجابي دائما على المتغيرات الأهم في تعزيز التنمية البشرية في الدول النامية، وهي: فرص العمل، والإنتاجية، ونقل التكنوبوجيا.

وهناك رأي وسط بين الرأيين السابقين –لعله الرأي الراجح– يتلخص في: أنه من منظور التنمية البشرية يُـعدُّ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أقل أهمية بكثير من كيفية توجيهه من جانب كل من الدول المصدرة والدول المضيفة، وكيفية تكامله مع خطط واحتياجات التنمية في الدول النامية (UNDP, 2003).

ثانيا: الدراسات السابقة

تَـبين من الخلفية النظرية أن هناك من يَـدعي أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على التنمية البشرية، وهناك من يتحفظ على هذا الادعاء، ومن ثَـمَّ، أجريت دراسات تطبيقية عديدة للتحقق من طبيعة هذا التأثير، ويمكن تصنيف هذه الدراسات إلى نوعين: دراسات اختبرت ذلك التأثير في ظل وجود دور وسيط لمتغير/متغيرات مؤثر/مؤثرة على العلاقة بين المتغيرين محل البحث، ودراسات اختبرت التأثير بدون ذلك الدور الوسيط.

٢-١. دراسات اختبرت التأثير في ظل وجود متغيرات وسيطة

في رحاب هذا النوع من الدراسات، أجريت دراسة Reiter and Steensma (٢٠١٠) اللذين تناولا حالة ٤٩ دولة من الدول الأقل نموا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥، واستهدفا دراسة تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد –بوصفهما متغيرين

وسيطين- على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية البشرية. ومن خلال تحليل الانحدار الخطي للبيانات الإطارية انتهيا إلى أربع نتائج أساسية؛ الأولى: أنه عندما يكون لدى البلدان سياسات تُـقَـيّد المستثمرين الأجانب من دخول بعض القطاعات، يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير أكثر إيجابية على تحسين التنمية البشرية، والثانية: أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قد أدى إلى تدهور مؤشر التنمية البشرية من عام لآخر عندما لم تكن هناك سياسات تمييزية مطبقة، والثالثة: أن تدفق ذلك الاستثمار قد أدى إلى تدهور مؤشر التنمية البشرية، عندما كان الفساد مرتفعا، أما النتيجة الرابعة، فهي أن هذه النتائج تُـعَـزَز من خلال نتائج مماثلة، عند النظر في التأثير على تحسين متوسط العمر المتوقع، ومعرفة القراءة والكتابة لدى البالغين. كما أشاروا إلى أنه رغم أن هذه النتائج مؤقتة، فمن المرجح أن يؤدي فرض القيود على المستثمرين الأجانب إلى تحسين التنمية البشرية، وعندما يُسمح لهم بالوصول بحرية، فإن التأثير يعتمد على ما إذا كانت أهداف المستثمرين الأجانب تتوافق أم لا تتوافق مع أهداف تعزيز التنمية البشرية، وهذا الأمر خاضع للصدفة.

كما أجريت دراسة **Lehnert et al.** (٢٠١٣) اللذين تناولوا تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة -بوصفها متغيرا وسيطا- على التنمية البشرية والبنية التحتية المعرفية في الدول المُـضيفة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧. ومن خلال تحليل البيانات الإطارية لـ: ١٧٥ دولة من تلك الدول، تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر -بشكل عام- تأثيرا إيجابيا على رفاهية (تنميتها البشرية) البلدان المضيفة، وعلى بنيتها التحتية المعرفية، وأن الحوكمة تتوسط هذه العلاقات بشكل إيجابي.

أما **Nam and Ryu** (٢٠٢٣) فقد بحثا تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية البشرية في دول رابطة جنوب شرق آسيا خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٢٠، وذلك في ظل وجود ثلاثة متغيرات تتوسط العلاقة، هى: الحوكمة والمساعدات الإنمائية الرسمية والقدرة التنافسية. وباستخدام نماذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية الإطارية تبين لهما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُـعيق التنمية البشرية في تلك الدول، ولكنهما أشارا إلى أن الحوكمة الجيدة والمساعدات الإنمائية والقدرة التنافسية يؤدون دورا إيجابيا في تعديل تلك العلاقة، كما أشارا إلى أن النمو يمكن أن يكون مدفوعا بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن ذلك الاستثمار -في حد ذاته- لا يُـحسن التنمية البشرية مقاسة بالرعاية الصحية والتعليم والدخل، وأن الحوكمة الرشيدة تنظم أخلاقيات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحمي تلك الدول من الأنواع الضارة منه، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على التنمية البشرية.

وأما **Thi Cam Ha et al.** (٢٠٢٣) فقد اختبروا العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية البشرية في ١٤٣ دولة مضيفة في ظل وجود دور وسيط للجودة المؤسسية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٩. وباستخدام "منهجية نظام العزوم المعمم"

System-Generalized Method of Moment (Sys-GMM)، توصلوا إلى أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين ذلك الاستثمار والتنمية البشرية، مع الإشارة إلى ارتفاع قوة التأثير في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وارتفاع قوة التأثير -كذلك- في الدول التي لديها مؤسسات ذات جودة عالية بغض النظر عن مستوى دخلها، كما توصلوا إلى أن تأثير ذلك الاستثمار على التنمية البشرية يزداد في الدول النامية التي لديها جودة إدارية أعلى.

ويستخلص من هذه الدراسات الأربع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على التنمية البشرية -في الغالب- في ظل الحوكمة الجيدة، والنظام المؤسسي الجيد، والفساد المنخفض، والعكس يحدث في حالة غياب تلك الأمور.

٢-٣. دراسات اختبرت التأثير بدون متغيرات وسيطة

يمكن تقسيم هذه الدراسات إلى نوعين:

الأول: دراسات تناولت حالة دولة واحدة. ومنها دراسة Alhagrasy and Alhakimi (٢٠١٥) اللذين تناولا حالة مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣. وباستخدام اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) توصلا إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين محل الدراسة، وأن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي قوى ومعنوي على التنمية البشرية في الأجل الطويل.

وكذلك دراسة Mbang (٢٠٢٢) الذي تناول حالة الكاميرون خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٩. وباستخدام نموذج ARDL انتهى إلى أن هناك علاقة عكسية قوية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية البشرية في الأجلين الطويل والقصير، وقد برر ذلك بصعوبة تحديد وحساب مؤشر التنمية البشرية.

أما Gidiglo et al. (٢٠٢٣) فقد تناولوا حالة غانا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩. ولم يستخدموا بيانات السلاسل الزمنية والنماذج المرتبطة بها، وإنما استخدموا بيانات السلاسل الزمنية الإطارية Panel Data لغانا ومجموعة من الدول الأفريقية -منها مصر- ولذلك استخدموا مرونات معادلات التقدير المعممة Elasticity's of The Generalized Estimation Equations مع عزل تأثير غانا، وتبين أن التأثير الجزئي والإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر على الرفاهية (التنمية البشرية) غير دال إحصائيا، وينطبق ذلك على الدول الأفريقية الداخلة في الدراسة. وأوصوا بإعادة تقييم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء تأثيرها على الرفاهية الاجتماعية في غانا والدول الأفريقية.

يتضح من هذه الدراسات الثلاث، أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية البشرية -باستخدام منهجيات مختلفة وفي فترات زمنية مختلفة- كان تأثيرا سلبيا في

حالتين، وغير معنوي في حالة واحدة، أي أن العلاقة بين المتغيرين لم تتضح بعد، ولكنها لم تكن إيجابية.

والنوع الآخر: دراسات تناولت حالة مجموعة من الدول. في ظل هذا النوع من الدراسات بحث كل من Hamdi and Hakimi (٢٠٢٢) تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٥. وباستخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ ودراسة العلاقة السببية بين المتغيرات، توصلوا إلى أن معاملي الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير ذا دلالة إحصائية على التنمية البشرية في المدى الطويل، أما في المدى القصير، فتقتصر الدلالة الإحصائية على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.

أما Djokoto and Wongnaa (٢٠٢٣) فقد اختبرا تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مراحل التنمية البشرية في ٨٧ دولة نامية، و١٣ دولة تمر بمرحلة انتقالية، و٣٤ دولة متقدمة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩. ومن خلال تحليل السلاسل الزمنية الإطارية توصلا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر تأثيرا إيجابيا على التنمية البشرية في الدول النامية، وكان تأثيره محايدا على الدول التي تمر بمرحلة انتقالية والدول المتقدمة، أما تأثيره على مراحل التنمية البشرية، فقد كان إيجابيا في جميع الحالات باستثناء الدول النامية التي تبين أنه يؤدي إلى خفض مستوى التنمية البشرية فيها.

وأما .Raza et al (٢٠٢٣) فقد بحثوا تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات الجديدة على الرفاهية -معبرا عنها بمؤشر التنمية البشرية- في الدول النامية من دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٧. وباستخدام منهجية نظام العزوم المعمم (Sys-GMM)، توصلوا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيرا إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي، والرعاية الصحية، والتعليم، والرفاهية في تلك الدول. وبناءً على هذا التحليل، أشاروا إلى أن الاستثمار في المجالات الجديدة يؤدي إلى تحسين دخل الفرد وتطوير قطاعي التعليم والصحة، الأمر الذي يعزز رفاهية المجتمع. وأوصوا بأن تتبنى تلك الدول سياسات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة.

يستنتج من هذه الدراسات الثلاث، أن الاستثمارات الجديدة مفيدة للتنمية البشرية بدرجة أكبر من الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر (الاندماج والاستحواذ)، وأن مرحلة التنمية التي تمر بها الدولة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند التخطيط لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بناءً على كل ما سبق من دراسات، يمكن القول: إن "**المساهمة البحثية**" للدراسة الحالية تتمثل في دراسة حالة مصر خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٢؛ ولعل ما يبرر ذلك

هو اختلافها عن دراسة Alhagrasy and Alhakimi (٢٠١٥) من حيث الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٣)، ومن حيث المنهجية المستخدمة كما سبقت الإشارة، فضلا عن، قلة الدراسات التي تناولت حالة دولة واحدة.

ثالثا: منهجية القياس

بناءً على ما سبق، يمكن تحديد المنهجية القياسية المناسبة للدراسة الحالية في خطوتين أساسيتين: تتمثل الأولى في توصيف النموذج، وتحديد مصادر البيانات وأسلوب معالجة قيمها الشاذة، وتتمثل الثانية في تحديد الطريقة المناسبة لتقدير النموذج، وعرض خطواتها المنهجية.

٣-١. النموذج والبيانات

أما "النموذج"، فيمكن صياغته في ضوء الدراسات السابقة على الصورة التالية:

$$HDI = f(FDI, GDP, INV, TRD) \quad (1)$$

ويتكون هذا النموذج من المتغير التابع، وهو عبارة عن مؤشر التنمية البشرية (HDI)، ليعبر عن التنمية البشرية، والمتغيرات المستقلة؛ وتشمل: نسبة صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، لتعبر عن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠، ليعبر عن الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ونسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي، لتعبر عن الاستثمار المحلي (INV)، والتجارة (TRD)، وهي عبارة عن نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، لتعبر عن الانفتاح التجاري على العالم الخارجي.

وحتى يكون هذا النموذج قابلا للتقدير والاختبار، يأخذ الصورة الصريحة التالية:

$$HDI_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 GDP_t + \beta_3 INV_t + \beta_4 TRD_t + \epsilon_t \quad (2)$$

وبالتعبير عن اللوغاريتمات الطبيعية للمتغيرات باستخدام الحروف الصغيرة للتبسيط، يأخذ النموذج الصورة اللوغاريتمية التالية:

$$hdi_t = \beta_0 + \beta_1 fdi_t + \beta_2 gdp_t + \beta_3 inv_t + \beta_4 trd_t + \epsilon_t \quad (3)$$

وأما "البيانات"، فقد جاءت من مصدرين؛ أحدهما: تقرير التنمية البشرية الذي يُـعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2024) وهو مصدر مؤشر التنمية البشرية، والمصدر الآخر: مؤشرات التنمية في العالم، التي يُـعدها البنك الدولي (WB, 2024)، وهو مصدر بقية متغيرات الدراسة.

وهنا، تجدر الإشارة إلى أمرين؛ أحدهما: أن القيم الشاذة في بيانات السلسلة الزمنية لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر قد عُـولجت باستخدام أسلوب Winsorising من خلال إضافة لبرنامج EViews عند مستوى معنوية ٥% ودرجة ثقة ٩٥%. والأمر الآخر: أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بعضها مستقر في المستوى وبعضها

مستقر عند الفرق الأول؛ فكما هو واضح من نتائج اختبار جذر الوحدة لفيليبس وبيرون Phillips–Perron المعروضة في جدول (١) أن السلسلة الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة في المستوى، أي متكاملة من الدرجة I(0)، أما بقية السلاسل الزمنية فهى مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة I(1).

جدول رقم (١):اختبار فيليبس–بيرون لجذر الوحدة

المتغير	قاطع	قاطع واتجاه	بدون قاطع أو اتجاه
hdi	-1.469	-2.212	7.019
fdi	-2.741*	-2.955	-2.202**
gdp	0.093	-2.194	11.521
inv	-1.928	-2.624	-1.153
trd	-1.751	-2.111	-0.571
D(hdi)	-2.813*	-2.911	-1.624*
D(fdi)	-6.109***	-6.014***	-6.208***
D(gdp)	-3.430**	-3.383*	-0.272
D(inv)	-4.610***	-4.590***	-4.576***
D(trd)	-4.121***	-3.922**	-4.201***

المصدر: مخرجات EViews.

ملاحظة: * و** و*** تعني مستوى المعنوية عند ١٠% و٥% و١%، على التوالي، أما القيم فتعبر عن القيم المحسوبة لإحصائية (t).

٣-٣. طريقة تقدير النموذج

لمّـا كانت بعض السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقر في المستوى، وبعضها الآخر مستقر عند الفرق الأول، فإن منهجية ARDL تُـعدُّ المنهجية المناسبة لتقدير نموذج الدراسة، وهى المنهجية التي اقترحها Phillips and Loretan (١٩٩١)، وطورها كل من Pesaran and Shin (١٩٩٥)، ثم Pesaran et al. (٢٠٠١)، ومن مميزاتها: أنها تُـستخدم في حالة اختلاف درجة التكامل المشترك في السلاسل الزمنية المستخدمة بين الصفر I(0) والواحد I(1)، وأنها تقلل الخطأ بسبب تحديد رتبة التكامل لمتغيرات النموذج، ومن عيوبها: أنها لا تُـستخدم إذا كانت درجة التكامل أكبر من I(1).

وبالاعتماد على Pesaran and Shin (١٩٩٥)، و.Pesaran et al (٢٠٠١)، يمكن تلخيص هذه المنهجية في أربع خطوات رئيسية كما يلي:

الأولى: تقدير النموذج والتأكد من سلامته الإحصائية. يأخذ نموذج ARDL المُـستخدم في الدراسة الحالية الصورة التالية:

$$\Delta y_t = a_0 + b_0 y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} b_j x_{j,t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} c_{0,i}\,\Delta y_{t-i} + \sum_{j=1}^{k}\sum_{l_j=1}^{q_j-1} c_j, l_j\,\Delta x_{j,t-l_j} + \sum_{j=1}^{k} d_j\,\Delta x_{j,t} + \epsilon_t \quad (4)$$

حيث تمثل Δ: الفرق الأول، وy_t: المتغير التابع (مؤشر التنمية البشرية)، وx_t: المتغيرات المستقلة، وa_0: معامل الحد الثابت في الأجل الطويل، وb_0: معامل المتغير التابع مبطأ بفترة في الأجل الطويل، وb_j: معاملات المتغيرات المستقلة مبطأة بفترة في الأجل الطويل، و$c_{0,i}$: معامل المتغير التابع مبطأ بفترة في الأجل القصير، وc_j, l_j: معاملات المتغيرات المستقلة مبطأة بفترة في الأجل القصير، وd_j: معاملات المتغيرات المستقلة بدون إبطاء في الأجل القصير، وϵ_t حد الخطأ العشوائي، وk عدد المتغيرات المستقلة (أربعة متغيرات)، وq_j فترات الإبطاء.

ويتطلب تقدير النموذج التأكد من ثلاثة شروط، يتمثل الأول في استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير في المستوى I(0)، أو عند الفرق الأول I(1)، أو بعضها مستقر في المستوى والبعض الآخر مستقر عند الفرق الأول، وألا تزيد درجة الاستقرار عن ذلك، وقد تبين أن هذا الشرط ينطبق على السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة الحالية. ويتمثل الشرط الثاني في تحديد الحد الأقصى لدرجات الإبطاء لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. أما الشرط الثالث فيتمثل في تحديد ما إذا كان النموذج يحتوي على حد ثابت، أو اتجاه زمني، أو يجمع بين الحد الثابت والاتجاه الزمني.

وبعد تقدير النموذج ينبغي التأكد من سلامته الإحصائية، وذلك من خلال إجراء اختبارات التوصيف والفحوص التشخيصية، وهي اختبارات عديدة؛ منها: (أ) اختبار مشكلة الارتباط السلسلي بين البواقي، وذلك من خلال اختبار Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test، (ب) اختبار مشكلة ثبات تباين البواقي، وذلك من خلال اختبارات عديدة من بينها اختبار ARCH، (جـ) اختبار سلامة الشكل الدالي للنموذج، بإجراء اختبار Ramsey RESET، (د) اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء النموذج، بإجراء اختبار Jarque–Bera، (ه) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج بإجراء اختباري: CUSUM وCUSUM of Squares.

الثانية: اشتقاق معادلة الأجل الطويل (التكامل المشترك). تشتق هذه المعادلة من نتائج تقدير النموذج، وفي حالة وجود حد ثابت مقيد بشرط –ينطبق ذلك على نموذج الدراسة الحالية– تأخذ الصورة التالية:

$$EC_t = y_t - \sum_{j=1}^{k} \frac{b_j}{b_0} x_{j,t} - \frac{a_0}{b_0} \quad (5)$$

حيث تمثل EC_t متجه تصحيح الخطأ في علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

الثالثة: إجراء اختبار الحدود. يُــجرى هذا الاختبار للتأكد من أن المعادلة (٥) تمثل علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، وذلك من خلال اختبار فرض العدم $H_0: b_0 = b_j = 0, \forall j$ الذي يقضي بعدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، مقابل الفرض البديل $H_0: b_0 \neq b_j \neq 0, \forall j$ الذي يقضي بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، ويقبل فرض العدم إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من القيم الحرجة -العليا والدنيا- التي وضعها Pesaran et al. (٢٠٠١)، ويرفض فرض العدم إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من تلك القيم الحرجة، أما إذا وقعت قيمة (F) المحسوبة بين القيم الحرجة فيصبح الأمر غير محسوم من حيث تكامل المتغيرات في الأجل الطويل أو عدم تكاملها.

الخطوة الرابعة: تقدير معلمة تصحيح الخطأ ومعاملات الأجل القصير. إذا تبين من اختبار الحدود أن العلاقة بين متغيرات الدراسة تمثل علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، يصبح من الممكن تقدير معاملات الأجل القصير، وكذلك تقدير معلمة تصحيح الخطأ (-1)CointEq، وهي المعلمة التي يمكن من خلالها قياس سرعة تصحيح الخطأ (الفترة الزمنية التي يحتاجها المتغير التابع لكي يحقق التوازن مع المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل)، ويجب أن تكون هذه المعلمة سالبة ومعنوية، لكي يحقق المتغير التابع التوازن مع المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل. وتُــقدّر تلك المعاملات وهذه المعلمة من خلال تقدير النموذج (معادلة ٤) بدون علاقات الأجل الطويل، مع أخذ الفروق الأولى لكل متغيراته، وإضافة متجه تصحيح الخطأ EC_t مبطأ بفترة زمنية واحدة للمعادلة.

رابعا: نتائج القياس ومناقشتها

وقبل الخوض في عرض ومناقشة نتائج تقدير نموذج الدراسة كما سبقت الإشارة، ينبغي إبراز أهم السمات المميزة لذلك النموذج، وهي: أنه نموذج ARDL(3,2,1,3,3)، وأنه يتضمن ثابت مقيد بالشرط a_0/b_0، وأنه سليم من الناحية الإحصائية؛ إذ يتضح من بيانات جدول (٢) أنه خال من مشكلة الارتباط السلسلي بين البواقي، وأن تباين بواقيه غير ثابت، وأن شكله الدالي سليم، وأن أخطاءه موزعة توزيعا طبيعيا؛ وذلك لأن قيمة الاحتمال المتعلق بإحصائيات اختبار هذه المشكلات يزيد عن ١٠%، كما يتضح من شكل (٣) أن النموذج مستقر هيكليا (عبر الزمن)؛ وذلك لأن منحنيا اختباري CUSUM وCUSUM of Squares يقعا داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥%.

جدول رقم (٢):اختبارات توصيف وتشخيص النموذج

الاختبار	إحصائية الاختبار وقيمتها	الاحتمال
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	F(2,6) = 1.215	0.361
ARCH	F(1,26) = 0.047	0.830
Ramsey RESET	F(1,7) = 0.340	0.578
Skewness and Kurtosis of Residuals	Jarque-Bera = 1.476	0.478

المصدر: مخرجات EViews.

شكل رقم (٣)

نتائج اختباري CUSUM وCUSUM of Squares

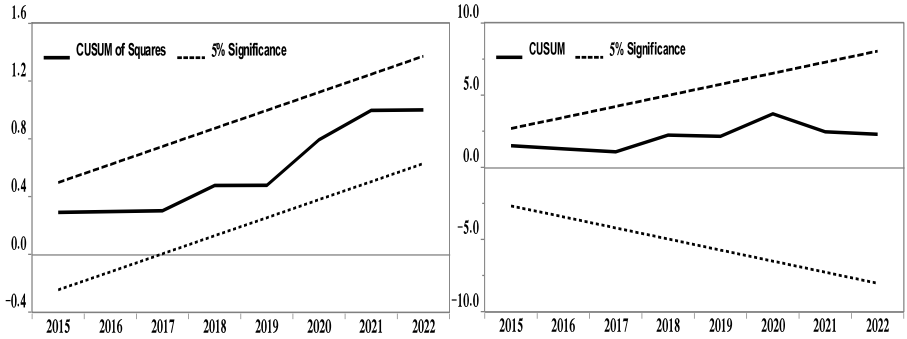

المصدر: مخرجات EViews.

وعليه، يمكن عرض ومناقشة نتائج ذلك التقدير في الأجلين القصير والطويل كما يلي:

٤-١. الآثار طويلة الأجل

لعل أهم هذه الآثار -كما هو واضح من جدول (٣)- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيرا عكسيا ومعنويا على التنمية البشرية في مصر. تتفق هذه النتيجة مع آراء كل من: (Hanson, 2001) و(UNDP, 2003)، وهي الآراء التي تمثل الرؤية غير المتفائلة لذلك التأثير، وتتفق كذلك مع نتائج دراستي (Alhagrasy and Alhakimi, 2015) و(Mbang, 2022). ويبرر هذه النتيجة أمور عديدة، لعل أهمها ما أشارت إليه دراسة معهد التخطيط القومي (أغسطس ٢٠١٩) والذي يتلخص فيما يلي:

- أن أثر الاستثمارات الأجنبية على عملية التحول الهيكلي للاقتصاد المصري يُعدُّ أثرا محدودا، وذلك من زاوية النصيب النسبي للقطاع الصناعي التحويلي والأنصبة النسبية للقطاعات الصناعية الفرعية، تلك القطاعات التي تتسم بالقدرة على خلق الروابط الأمامية والخلفية، وعلى زيادة الإنتاجية في الأجلين المتوسط والطويل.
- أن الإطار التشريعي المصري الراهن -الموجه للاستثمار في الداخل والمناطق الحرة والاستثمارية والتكنولوجية- يُقدّم مزايا مالية عديدة للمستثمر الأجنبي (حوافر

الاستثمار)، من حيث التسهيلات الضريبية، وتيسير التدفقات المالية العكسية إلى الخارج بأقل قدر ممكن من ضوابط حركة رأس المال، وفي المقابل، يوجد قدر من الإفراط النسبي في القيود الإجرائية المفروضة على الجهاز الإداري (متطلبات الأداء) على إقامة المشاريع وتشغيلها بكفاءة وتحويل أصل رأس المال والأرباح للخارج.

- أن المُــشرّع المصري لم يستحدث قواعد تفضيلية خاصة تساعد في توجيه الاستثمارات –في هيكلها القطاعي والجغرافي– بالقدر الذي يحقق نقل التكنولوجيا المتقدمة من الخارج إلى مصر، وفق رؤية مُــحددة على المستوى التفصيلي للعلاقات المتبادلة بين الفروع الصناعية والخدمية ذات الصلة، مع العلم بما تضمنته التشريعات من قواعد جاذبة –بشكل عام– في المناطق الاستثمارية والتكنولوجية.

ومن هذه الآثار طويلة الأجل أيضا –كما هو ظاهر من جدول (٣)– أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على التنمية البشرية في مصر تأثيرا طرديا ومعنويا، وأن الاستثمار المحلي يؤثر عليها تأثيرا طرديا ومعنويا، أما تأثير التجارة الدولية فهو تأثير عكسي ومعنوي، ومعنى هذا أن الانفتاح على العالم الخارجي لم يوجه بالشكل الذي يخدم التنمية البشرية في مصر.

جدول رقم (٣): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية–t	الاحتمال
fdi	−0.011	0.005	−2.186	0.060
gdp	0.201	0.015	13.130	0.000
inv	0.058	0.026	2.232	0.056
trd	−0.028	0.014	−2.036	0.076
c	2.998	0.179	16.767	0.000

المصدر: مخرجات EViews.

أما معادلة التكامل المشترك التي تلخص تلك الآثار طويلة الأجل، فيمكن صياغتها من خلال النتائج المعروضة في جدول (٣) كما يلي:

$$EC = hdi - (-0.011fdi + 0.201gdp + 0.058inv - 0.028trd + 2.998)$$

ويتبين من النتائج المرصودة في جدول (٤) أن معادلة التكامل المشترك هذه تعبر عن علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة تفوق الحدود الدنيا والعليا لاحتبار التكامل المشترك عند مستوى معنوية ٥% و١٠%.

جدول (٤): نتائج اختبار الحدود (٣٠ مشاهدة، ٤ متغيرات مستقلة)

إحصائية F	مستوى المعنوية	الحدود الدنيا I(0)	الحدود العليا I(1)
4.975	10%	2.525	3.560
	5%	3.058	4.223
	1%	4.280	5.840

المصدر: مخرجات EViews.

٤-٣. الآثار قصيرة الأجل

أظهر اختبار الحدود أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومن ثَـمَّ أمكن تقدير كل من سرعة تصحيح الخطأ، ومعاملات الأجل القصير كما سبقت الإشارة. ونتائج هذا التقدير معروضة في جدول (٥).

جدول رقم (٥) *نتائج تقدير معلمة تصحيح الخطأ ومعاملات الأجل القصير*

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية-t	الاحتمال
CointEq(-1)	-0.586	0.084	-6.964	0.000
D(hdi(-1))	1.121	0.131	8.582	0.000
D(hdi(-2))	0.031	0.161	0.194	0.851
D(hdi(-3))	0.762	0.169	4.501	0.002
D(fdi)	0.001	0.001	1.095	0.305
D(fdi(-1))	0.004	0.001	3.933	0.004
D(fdi(-2))	0.003	0.001	3.889	0.005
D(gdp)	0.227	0.031	7.290	0.000
D(inv)	0.012	0.005	2.561	0.034
D(inv(-1))	-0.005	0.005	-1.025	0.336
D(inv(-2))	-0.004	0.004	-1.055	0.322
D(inv(-3))	-0.033	0.005	-6.563	0.000
D(trd)	0.006	0.004	1.745	0.119
D(trd(-1))	0.015	0.004	3.774	0.005
D(trd(-2))	0.006	0.004	1.432	0.190
D(trd(-3))	0.008	0.004	2.076	0.072

المصدر: مخرجات EViews.

ولعل أهم ما يتضح من النتائج المعروضة في الجدول السابق ما يلي:

- أن خطأ التوازن (انحرافات مؤشر التنمية البشرية عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل) يُـصحح بنسبة ٥٣,٥% كل عام؛ فقد جاءت معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية وقيمتها المطلقة (٠,٥٨٦).
- أن الاستثمار الأجنبي المباشر عند الإبطائين الأول والثاني يؤثر إيجابيا على التنمية البشرية في الأجل القصير، وهذا يناقض التأثير طويل الأجل. ولعل السبب في ذلك هو وجود بعض الآثار الإيجابية المؤقتة التي تنتج عن هذا الاستثمار، مثل: توفير فرص العمل، وزيادة الحصيلة الضريبية.
- أن كلا من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي يؤثران على التنمية البشرية تأثيرا إيجابيا في الأجل القصير. ويتفق هذا مع نتائج الأجل الطويل.

خاتمة (النتائج والتوصيات)

تناولت الدراسة الحالية بالبحث والتحليل موضوع "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية البشرية: دليل تجريبي من مصر"، ومن ثَـمَّ، استهدفت قياس وتقييم هذا التأثير خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢، وباستخدام نموذج ARDL، انتهت إلى نتائج عديده؛ **أولها:** أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على التنمية البشرية في الأجل الطويل تأثيرا عكسيا ومعنويا، وأن السبب في ذلك يتمثل في ضعف نصيب القطاع الصناعي التحويلي من تلك الاستثمارات، وفي الحوافز التي يمنحها النظام التشريعي المصري لتلك الاستثمارات بغرض جذبها دون أخذ الضمانات اللازمة لتحقيق متطلبات الأداء التي تتواكب مع خطط التنمية المستدامة، فضلا عن، أنه لم يستحدث قواعد تفضيلية خاصة تساعد على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالقدر الذي يحقق نقل التكنولوجيا المتقدمة لمصر. أما في الأجل القصير فيؤثر عليها تأثيرا معنويا وإيجابيا، وذلك عند الإبطائين الأول والثاني. **والثانية:** أن معلمة تصحيح الخطأ قد جاءت سالبة ومعنوية وقيمتها المطلقة ٠,٥٨٦-، أي أن خطأ التوازن يُـصحح بنسبة ٥٣,٥% كل عام. أما **النتيجة الثالثة**، فتتمثل في: أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على التنمية البشرية في الأجلين القصير والطويل تأثيرا طرديا ومعنويا. وأما **النتيجة الرابعة**، فتتمثل في: أن الاستثمار المحلي يؤثر عليها كذلك تأثيرا طرديا ومعنويا في الأجلين القصير والطويل. **وأخيرا**، انتهت الدراسة إلى أن التجارة الدولية تؤثر عليها (أي التنمية البشرية) تأثيرا عكسيا ومعنويا في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فتوثر عليها تأثيرا طرديا ومعنويا عند الإبطائين الأول والثالث.

وفي ضوء هذه النتائج، يمكن لصانع السياسة الاقتصادية أن يوجه الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز التنمية البشرية في مصر من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال التصنيع التحويلي المتقدم تكنولوجيا، أي خارج الصناعة الاستخراجية للبترول والغاز، ومن خلال إلزام تلك الاستثمارات بمتطلبات أداء تتفق مع خطط التنمية المستدامة، ومنح تفضيلات للاستثمارت التي تتوافق مع تلك الخطط، وكذلك من خلال إعطاء أفضلية خاصة لحركة التكامل الاقتصادي العربي والأفريقي، وذلك في إطار "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" والسوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا (الكوميسا).

مراجع الدراسة

المراجع العربية

إبراهيم، محمد عباس محمد علي. (٢٠٢٣). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في مصر. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، ٢٤ (٢)، ١١٨-١٦٢.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٠). *تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، عدد خاص في الذكرى العشرين*، نيويورك.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (١٩٨٦). *إعلان الحق في التنمية، قرار الجمعية العامة ٢/٥٥ .*

عليوة، زينب توفيق السيد. (٢٠١٤). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، ٢٢ (٢)، ٢٢٥-٢٧٢.

غراب، محمود فاروق محمد. (٢٠٢٢). أثر الناتج المحلي الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي المصري. *المجلة العلمية للتجارة والاقتصاد*. ٥٢(٤)، ١٠٥-١٤٠.

محمود، نيفين حسين محمد. (٢٠٢٣). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٢١). *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، ٣٧ (٢)، ١٦٧٩-١٧٢١.

معهد التخطيط القومي. (أغسطس، ٢٠١٩). *منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، سلسلة رقم ٣٠٦*، القاهرة.

معهد التخطيط القومي. (يوليو، ٢٠٢٣). *قراءة تحليلية لتطور مستويات التنمية البشرية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، سلسلة رقم ٣٤٦*، القاهرة.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (٢٠١٦). *استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠*، القاهرة.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٢١). *تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١: التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار*، القاهرة.

المراجع الأجنبية

Alhagrasy, A. A., and Alhakimi, S. S (2015). The role of foreign direct investment in stimulating human development in Egypt: An empirical analysis. *Journal of Research and Business Studies, 4*(35), 367-394.

Djokoto, J. G., and Wongnaa, C. A. (2023). Does the level of development distinguish the impacts of foreign direct investment on the stages of human development? *Sustainable Futures, 5* (November 2022), 100111.

Gidiglo, F. K., Afrane, A. A., Kofi, A. O., Badu-Prah, C., Srofenyoh, F., and Djokoto, J. G. (2023). Does foreign direct investment in Ghana promote welfare?. *Social Sciences and Humanities Open, 8*(1), 100545.

Hamdi, H., and Hakimi, A. (2022). Trade openness, foreign direct investment, and human development: A panel co-integration analysis for MENA countries. *International Trade Journal, 36*(3), 219-238.

Hanson, G.H. (2001). Should countries promote foreign direct investment?. *G-24 Discussion Paper 9*. United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, and Harvard University, Center of International Development, Cambridge, Mass.

Kumar, N. (1996). Foreign direct investments and technology transfers in development: A perspective on recent literature. *(No. 9606)*, United Nations University, Institute of Technologies.

Lehnert, K., Benmamoun, M., and Zhao, H. (2013). FDI inflow and human development: Analysis of FDI's impact on host countries' social welfare and infrastructure. *Thunderbird International Business Review, 55*(3), 285-298.

Mbang, O. M. (2022). Foreign direct investment and human development in Cameroon. *American Journal of Industrial and Business Management, 12*(1), 58-72.

Mossallam, M. (2021). Egypt's foreign direct investment regime: Evolution and limitations. *Routledge Handbook on Contemporary Egypt*, 212-226.

Nam, H. J., and Ryu, D. (2023). FDI and human development: The role of governance, ODA, and national competitiveness. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 85*, 101769, 1-23.

Neag, M. M., and Halmaghi, E. E. (2019). Correlation between human development and sustainable development-condition of human security. *Scientific Bulletin, 24*(1), 52-60.

Pesaran, M. H., and Shin, Y. (1995). *An autoregressive distributed lag modelling approach to co-integration analysis*. (Vol. 9514). Cambridge, UK: Department of Applied Economics, University of Cambridge.

Pesaran, M. H., Shin, Y., and Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics, 16*(3), 289–326.

Phillips, P. C., and Loretan, M. (1991). Estimating long-run economic equilibria. *The Review of Economic Studies, 58*(3), 407-436.

Raza, A., Nadeem, M. I., Ahmed, K., Hassan, I., Eldin, S. M., and Ghamry, N. A. (2023). Is Greenfield investment improving welfare: a quantitative analysis for Latin American and Caribbean developing countries. *Heliyon, 9*(10).

Reiter, S. L., and Steensma, H. K. (2010). Human development and foreign direct investment in developing countries: The influence of FDI policy and corruption. *World development, 38*(12), 1678-1691.

Sen, A. (2009). *Foreword*. In Handbook of Human Development, eds. S. Fukuda-Parr and A. K. Shiva Kumar. New Delhi: Oxford University Press.

Stiglitz, J. E. (2006). *Making globalization work*. New York: W.W. Norton and Company.

Thi Cam Ha, V., Doan, T., Holmes, M. J., and Tran, T. Q. (2023). Does institutional quality matter for foreign direct investment and human development?. *Evaluation Review, 0*(0), 1-26.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). (2009). *World Investment Report. In Transnational corporations, agricultural production and development*. United Nations, New York and Geneva

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). (2023). *UNCTAD handbook of statistics 2023 – Economic trends*, United Nations, New York.

UNDP (United Nations Development Programme). (1990). *Human Development Report 1990*, United Nations, New York.

UNDP (United Nations Development Programme). (2003). *Making global trade work for people*, Routledge.

UNDP (United Nations Development Programme). (2024). *Human Development Report 2023-24: Breaking the gridlock: Reimagining*

cooperation in a polarized world. United Nations, New York. https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI (Accessed on 14/3/2024)

United Nations. (March 2002). *Final outcome of the international conference on financing for development*. Paper presented at the UN Conference on Financing for Development, Monterrey, Mexico.

WB (World Bank). (2024). *World Bank Open Data*. https://data.worldbank.org/ (Accessed on 14/3/2024)

WTO (World trade organization). (1996). *World Trade Organization annual report*. Geneva, Switzerland.